المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

19 et 20/09/2015

"الحريات العامة في المغرب .. الحق في الحياة والحياة الخاصة" محور مائدة مستديرة بمراكش

348013

شكل موضوع "الحريات العامة في المغرب .. الحق في الحياة والحياة الخاصة" محور مائدة مستديرة نظمت مساء الأربعاء الماضي بمراكش.

وتناول المشاركون في هذا اللقاء، الذي نظم بمبادرة من جمعية "حقوق وعدالة"، وبشراكة مع منظمة "هانس سايدل" الألمانية، ونقابة المحامين بالمغرب والمكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب، مواضيع همت "الحق في الحياة ما بين الإجهاض وعقوبة الإعدام" و"عقوبة الإعدام بين مؤيدات الإلغاء والإبقاء" و"الحرية الفردية من المنظور النفسي والاجتماعي"، أطرها كل من الأساتذة الراجي لحسين رئيس نقابة المحامين بالمغرب، ورافع محمد قاضي بالمحكمة الإدارية بمراكش وعضو المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بمراكش، وملال إبراهيم أخصائي في العلاج النفسي والسوفرولوجيا.

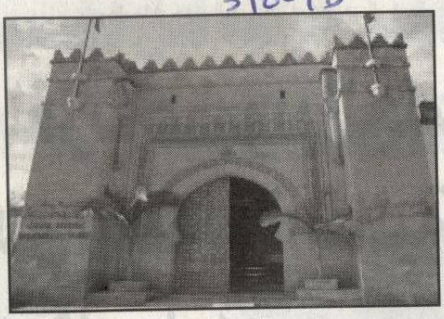

وأكد رئيس جمعية "حقوق وعدالة" رضى أولامين، خلال هذا اللقاء، على ضرورة المضي قدما نحو تفعيل الحقوق العامة واحترام الحقوق الفردية للأشخاص وفق ما جاء به الدستور الجديد للمملكة والمواثيق الدولية والعمل على إلغاء القوانين المفعلة لعقوبة الإعدام بشكل قطعي.

من جهته، عبر المندوب الجهوي لمؤسسة "هانس سايدل" بالمغرب وموريتانيا، يوخن لوباج، عن اعتزازه للتعاون حول هذا الموضوع الهادف إلى تحقيق مبادئ الحريات بالمغرب وفق مقتضيات الدستور الجديد ومشروع الإصلاح السياسي الذي تبنته المملكة، معتبرا أن هذا اللقاء يعد أرضية للمجتمع المدني والحقوقيين لتحقيق التطور الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب.

ودعا المتدخلون المشرع المغربي إلى "تغيير النصوص القانونية المتعلقة بعقوبة الإعدام بغية تكريس الحق في الحريات والحق في الحياة"، مشيرين، في هذا الصدد، إلى انقسام الآراء حول هذه العقوبة بين مؤيد ومعارض، بحيث يعتبرها المؤيدون عقوبة لاإنسانية ويطالبون بضرورة إلغائها واحترام المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي، في حين يعتبرها الرافضون تطبيقا لمبدأ العدالة والقصاص أو الردع الاستباقي.

وبخصوص عقوبة الإجهاض، أوضح المشاركون أنه على الرغم من كون المشرع المغربي جرم ومنع جريمة الإجهاض إلا في حالات الحفاظ على صحة الأم بموافقة الزوج، فإن لا يزال يسجل بالمغرب حوالي 1000 حالة إجهاض يوميا، مشيرين إلى مطالب اللجنة الاستشارية المختلطة المكونة من وزارة العدل والحريات ووزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان الداعية إلى إعادة تنظيم مقتضيات جريمة الإجهاض والإبقاء على الإجهاض في بعض الحالات القصوى (زنا المحارم والاغتصاب).